«قسد» تعتقل «داعشيات» حاولن الهرب من مخيم الهول

سوريا: مخابرات النظام تداهم درعا والجيش يقصف ريفي حلب وحماة

تصاعد الدخان بعد قصف صاروخي

مسلحون من قوات «قسد»

دمشق – «وكالات»: قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الإثنين، إن مخابرات النظام شنت حملة مداهمات في ريف درعا، فيما قصفت قوات أخرى مناطق الهدنة الروسية التركية.

وقال المرصد في بيان، إن «دوريات تابعة للأمن الجنائي، من مخابرات النظام، عمدت إلى مداهمة بلدة إبطع بالقطاع الأوسط من الريف الدرعاوي، واعتقلت عدة أشخاص ممن يحملون بطاقات «تسوية ومصالحة»، واقتادتهم إلى المفرزة، دون معلومات حتى اللحظة عن أسباب الاعتقال».

وفي بيان منفصل، أشار المرصد إلى قصف صاروخي لقوات النظام فجر اليوم، «مستهدفا خان شيخون، والتمانعة، وتلمنس، ومعرشمارين بالقطاع الجنوبي من الريف الإدلبي، والزيارة، وزيزون، ومحيط قسطون بسهل الغاب، في ريف حماة الشمالي الغربي، وأماكن في محور الراشدين بضواحي حلب الغربية».

من جهة أخرى اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية عشر نساء أثناء محاولتهن الهروب من مخيم الهول بريف الحسكة الشرقي.

وقال ناشطون في «شبكة الخابور»، نقلاً عن مصادر، إن «عشر نساء حاولن الهرب بالتعاون مع أحد قادة حزب الاتحاد الديمقراطي «بي واي دي» في المخيم، الذي قبل تهريب النساء مقابل الحصول على 3 آلاف دولار من كل امرأة»، وفق ما ذكرت شبكة شام الإخبارية، الأحد.

وأكد المصادر، أن «سبع نساء من اللواتي حاولن الهرب يحملن الجنسية السورية، فيما تحمل اثنتين الجنسية التونسية والأخيرة عراقية الجنسية».

وأشار المصدر، إلى أن عناصر «قسد» قاموا باعتقال النساء قرب سياج المخيم، وفرضوا حالة من حظر التجوال على النازحين بين الخيم، بعد إطلاقه النار في محاولة لإرهاب المدنيين هناك.

ويشار إلى أن مخيم الهول يحتضن أكثر من 70 ألف نازح، غالبيتهم من ريف دير الزور الشرقي، بالإضافة إلى نازحين من العراق، وعائلات مقاتلي تنظيم داعش من الأجانب.

من ناحية أخرى باشرت السلطات القضائية في بغداد إجراءات محاكمة 900 عراقي يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش الإرهابي تسلمتهم الحكومة من قوات سوريا الديموقراطية، بحسب ما قال مصدر قضائي الأحد.

وأضاف المصدر «تسلمنا الملفات التحقيقية لـ900 من عناصر تنظيم داعش القادمين من سوريا»، موضحا أن المحكمة المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بدأت بتحديد مواعيد لإجراء محاكماتهم على وجبات.

ونقل هؤلاء إلى العراق مع إطباق قوات سوريا الديموقراطية على منطقة الباغوز، آخر جيوب التنظيم في شرق سوريا، وطرده منها، ولفت مسؤول أمني عراقي إلى أن هناك مشبوهين عراقيين لا يزالون في سجون القوات الكردية السورية في انتظار نقلهم إلى العراق.

وأوضح أن عملية التسليم ستجري على وجبات، وسيتم التسليم على الحدود العراقية السورية، وأضاف أن بين هؤلاء قيادات مؤثرة جدا، لكن التنظيم راعى إخفاءهم، مؤكدا أن بين القيادات شخصية تعد محورا وتصنعا للكيميائي، وهو المسؤول عن غالبية الضربات الكيميائية.

وسبق للعراق أن أجرى محاكمات لآلاف من مواطنيه الذين انضموا إلى التنظيم، بينهم نساء وحكم على مئات منهم بالإعدام، ولا تزال بلاد الرافدين من بين الدول الخمس الأولى في تنفيذ أحكام الإعدام في العالم، بحسب تقرير نشرته منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي.

وتضاعف عدد أحكام الإعدام الصادرة في المحاكم العراقية 4 مرات، من 65 في العام 2017، إلى 271 على الأقل في العام 2018، لكن الأحكام المنفذة كانت أقل من ذلك، وفقا للمنظمة الحقوقية، حيث تم تنفيذ 52 عملية إعدام في العام 2018، في مقابل 125 عام 2017.

وإلى جانب المحليين، يستعد العراق لمحاكمة 12 فرنسيا اعتقلوا في سوريا ونقلوا إلى العراق، ويواجه هؤلاء عقوبة الإعدام، وسبق للعراق أن حكم على مئات الأجانب، بأحكام تراوحت بين المؤبد والإعدام، ولكن لم ينفذ أي حكم إعدام بحق مقاتل أجنبي من تنظيم داعش.

واقترح العراق على دول التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة تولي محاكمة الجهاديين الأجانب المعتقلين في سوريا مقابل بدل مالي، ما سيتيح لدول عدة تجنب استعادة مواطنيها، لكن هذا الحل يقلق في الوقت نفسه المدافعين عن حقوق الإنسان.

الاحتجاجات تمتد إلى الصومال .. هل يلحق فرماجو بالبشير؟

صوماليون يحتجون على الحكومة في مقديشو

مقديشو – «وكالات»: تشهد العاصمة الصومالية مقديشو احتجاجات شعبية غاضبة، بعد مقتل سائق عربة «توك توك» ومرافقه لدى محاولته عبور نقطة تفتش على يد شرطي.

وأشعل المتظاهرون النار في إطارات السيارات في بعض شوارع العاصمة مقديشو، احتجاجا على اعتداءات القوات الحكومية المستمرة على سائقي الـ«توك توك» الذين قتل الكثير منهم في الأشهر القليلة الماضية، دون اتخاذ الحكومة الصومالية أية إجراءات لمحاسبة المسئولين عن قتلهم.

وحسب تقرير لشبكة الرؤية الإخبارية، تعمدت قوات الأمن تعنيف المحتجين، و«استخدمت الشرطة الذخائر الحية ضد المتظاهرين العزل ما أدى إلى مقتل مدنيين في بعض الأماكن، حسب ما أفادت الصحافة المحلية».

وحسب الإحصائيات، يتابع التقرير «قتل أكثر من 9 أشخاص وأصيب ما يزيد على 20 مدنيا، بعد اشتباكات اندلعت في العاصمة بين قوات الشرطة والمدنيين المحتجين على مقتل سائق توك توك على يد عناصر الشرطة».

وقال الناشط الحقوقي ديني محمد ديني، إن «90 من سائقي عربات التوك توك قتلوا خلال عامين في العاصمة الصومالية مقديشو»، معربا عن قلقه من الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون، على يد قوات الأمن.

من جهته، شدد السياسي المعارض عبدالرحمن عبدالشكور، على أن الشرطة فشلت في التعامل مع المتظاهرين وتحولت إلى «جهاز قمعي»، مؤكدا أن حكومة فرماغو مسؤولة عن أحداث العنف التي جرت في مقديشو.

وحسب عبدالشكور، فإن فرماجو عين أشخاصا غير أكفاء في مناصب حساسة، خاصة قائد الشرطة الحالي المتورط في جرائم تصفية سياسيين، ومنح صلاحيات للمسلحين المدنيين، وسط مطالب بعزله وتقديمه للمحاكمة وتعويض المتضررين.

من جانبه، قال الباحث الصومالي سعيد ناجدي يماني، إن حكومة فرماجو اتخذت إجراءات قاسية ضد سائقي التوك توك، ومنعتهم من عبور بعض الشوارع، ما تسبب لهم في أضرار اقتصادية.

وشدد يماني على أن شبانا صوماليين كثر باتوا يعتمدون على هذه الوسيلة لكسب الرزق، بسبب البطالة، موضحا أن القتل على يد عناصر من الشرطة، وإفلات المتورطين من العقاب، وراء تصاعد الغضب الشعبي.

ومن جهة أخرى اتهم الرئيس الصومالي فرماجو حسب تقرير «الرؤية» المتظاهرين بتجاوز القانون، ووصف الاحتجاجات بـ«أعمال غير قانونية، الهدف منها إشاعة الفوضى والإرهاب وبث الرعب في نفوس المواطنين، وأن عناصر من حركة الشباب انضمت أو اندست في صفوف المحتجين».

ووصف الاحتجاج بأنه دعم للإرهابيين حسب تعبيره، وفي معرض حديثه عن حرق إطارات السيارات من قبل بعض المتظاهرين، قال إن «حرق الإطارات يعني وجود حكومة ديكتاتورية ونحن لسنا كذلك».

وأضاف «جئنا برغبتكم وأنتم تعرفون كيف رحبتم بنا عند انتخابنا ولا زلتم تحبوننا، والسبب أن الحكومة التي أترأس، جيدة وأمينة».

ورد المحتجون على الرئيس برفع شعارات تطالب بتنحيه «فورا»، ومحاسبة المسؤولين والجناة، «فيما كشفت مصادر أمنية خاصة أن توجيهات صدرت من جهات عليا طلبت من الشرطة قمع الاحتجاجات بالرصاص».

وحذر مراقبون صوماليون، من اتساع دائرة المظاهرات التي تشهدها العاصمة مقديشو، وسط ارتفاع مستوى الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتنحي الرئيس محمد عبدالله فرماجو.

وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، تجددت دعوات المطالبة باستقالة وتنحي فرماجو من منصبه، لفشل حكومته في حفظ الأمن وارتفاع الاعتداءات على المدنيين، وتهاونها في محاربة إرهاب حركة الشباب المتطرفة.

النيابة تتهم مرسي بالعمالة لـ«الثوري الإيراني»

مصر: البرلمان يوافق على زيادة مدة الرئيس

مجلس النواب المصري

القاهرة – «وكالات»: وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب المصري، خلال اجتماعها الأحد، على مقترح تعديل المادة (140) من دستور 2014 في فقرتها الأولى، والخاصة بزيادة مدة انتخاب رئيس الجمهورية إلى 6 سنوات بدلا من 4 سنوات، وأيضا ما يتعلق بها من مادة انتقالية، وذلك بـ43 صوتا مقابل اعتراض 7 نواب.

وتنص المادة مادة 140 في فقرتها الأولى: ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين.

مادة انتقالية ورقمها (241 مكرر) تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية 2018، ويجوز إعادة انتخابة لمرة تالية.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب، الأحد وذلك للتصويت على مشروع تقرير اللجنة حول التعديلات الدستورية المقترحة من ائتلاف دعم مصر على دستور 2014، متضمنا الصياغة النهائية للمواد، لا سيما بعد إتاحة الفرصة بالاستماع لكافة الآراء المجتمعية حولها في 6 جلسات للحوار المجتمعي، إضافة إلى كافة آراء اللجنة ونواب المجلس أثناء جلستي مناقشة تقرير اللجنة الفرعية الخاصة بتبويب وفهرسة كافة المقترحات التي قدمت شفاهياً أو ما تم تقديمه كتابيا خلال الفترة الماضية.

من ناحية أخرى قال ممثل النيابة العامة في القاهرة، في مرافعته أمام الدائرة 11 إرهاب بمحكمة الجنايات، في القضية المعروفة إعلاميا بـ«التخابر مع حماس»، إن الإخوان استمروا في تنفيذ مخططاتهم الإرهابية الواضحة عن طريق إسقاط الدول العربية، ومحاولة تقسيمها في إطار ما يسمى بـ«الشرق الأوسط الجديد».

وأضاف ممثل النيابة، أن «جريمة أخرى لا تقل عن جرائم الإخوان، جريمة إفشاء أسرار لدولة أجنبية، حين رصد تقرير أمني تنسيق وتواصل رجال من جماعة الإخوان مع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله وحركة حماس، حيث قام محيي حامد وأحمد عبد العاطي ومحمد رفاعة الطهطاوي وأسعد الشيخة وآخرين بتسريب العديد من المعلومات التي تضر مصالح البلاد والأمن القومي المصري لمنظمات أجنبية، تسببت بالتأثير بالسلب في العلاقات مع بعض الدول».

وأشار ممثل النيابة، إلى أن المتهمين المذكورين عملوا برئاسة الجمهورية إبان حكم المعزول، وبحكم وظائفهم هم مسؤلون عن تلك التقارير، وفي ذلك يقرر المتهم محمد رفاعة الطهطاوي، في استجوابه بأن التقارير الواردة للرئاسة تعرض على رئيس الجمهورية من خلال مدير مكتبه أحمد عبد العاطي، أو من خلاله هو شخصيا أو نائبه، وأن تلك التقارير لا يعلم محتواها إلا من قام بتقديمها، فهذه التقارير لا يمكن إرسالها عبر البريد الإلكتروني، وأن الحرص واجب في التنظيمات.

وتم رصد بعض العناصر التي تعمل بتوجيهات إيرانية، مصريون يعملون تحت مظلة باسم «حزب التحرير الشيعي»، وتم عرض تقرير أمني على المتهمين في القضية بحكم وظائفهم إلا أنه لم يتخذ تجاههم أي قرار، إلا أنه تبين انتماء عضوين من الحزب إلى جماعة الإخوان، كما تم رصد المذكورين خلال لقاءات بمدينة طهران، وتم تغيير أسلوب عملهم من العلنية إلى السر، فرئيس جمهورية مصر العربية المعزول محمد مرسي عميل للحرس الثوري يتقاعس عن اتخاذ قرار، بفسد الدليل، وفي ذات الإطار تم رصد سفر القيادي الشيعي خالد عبدالمعطي سيد لبيروت بلبنان بناء على تكليف من عناصر حزب الله، وصدر فيه تعليمات بتجميد نشاطه وإيقاف نشاطه مع وكالة آسيا اليوم، فقد تم إخطار رئاسة الجمهورية بنشاط المذكور وخطورته على الأمن المصري، ولم يتم اتخاذ قرار.

وكانت محكمة النقض في وقت سابق قضت بإلغاء أحكام الإعدام والمؤبد بحق الرئيس المعزول محمد مرسي و21 آخرين وقررت إعادة المحاكمة.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قضت في 16 يونيو (حزيران)، 2015 بمعاقبة المتهمين محمد خيرت الشاطر، ومحمد البلتاجي، وأحمد عبد العاطي السيد، ومحمود عزت، ومتولي صلاح الدين عبد المقصود، وعصام السيد البنا، وأحمد رجب سليمان، والحسن خيرت الشاطر، وسندس شلبي، وأبو بكر حمدي، وأحمد محمد الحكيم، ورضا فهمي خليل، ومحمد أسامة محمد العقيد، وحسين القزاز، وعماد الدين عطوة، وإبراهيم فاروق الزيات، بالإعدام شنقا، بينما عاقبت بالسجن المؤبد لكل من: محمد مرسي ومحمد بديع، و16 آخرين والسجن 7 سنوات للمتهمين محمد رفاعة الطهطاوي، وأسعد الشيخة.

ليبيا: انفجار سيارة مفخخة في شرق بنغازي

طرابلس – «وكالات»: قالت مصادر محلية وشهود عيان، إن انفجارا هز منطقة سيدي خليفة شرق بنغازي الليبية.

وأشارت المصادر، حسب قناة «ليبيا218» إلى «انفجار سيارة مفخخة كانت متوقفة تحت جسر، ما أسفر عن أضرار مادية محدودة».

ولفتت إلى أن الانفجار تزامن مع مرور مدير الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب العميد عادل مرفوعة ومرافقيه.

وتحدثت وسائل إعلام عن وقوع إصابات بعد الانفجار.

من جهة أخرى دعا وزير التعليم الليبي الأسبق عبد الكبير الفاخري المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة إلى التفكير في تحضير ملتقى يضم الجميع بعد نهاية العملية العسكرية في طرابلس، والعمل على تنقية الأجواء بعد تأجيل ملتقى غدامس الوطني.

وأوضح الفاخري أن الدعوة للقبض على رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج من قبل النائب العام الليبي، رسالة للتعامل مع عملية طرابلس بشكل إيجابي، ولوقف التعامل مع العناصر الإرهابية في طرابلس.

وأشار السياسي الليبي إلى أن إطالة فترة الحرب في طرابلس سيبعد الحل السياسي، مشددا على الحسم السريع والتعاون مع القوات المسلحة للقضاء على العناصر الإرهابية لتعزيز الاستقرار في البلاد.